



دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي

د. جبار بوكثير حسين

أستاذ المحاسبة بجامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي/ الجزائر

djebarbouketir@yahoo.fr

د. صالح أحمد مادي

أستاذ مساعد بجامعة المرقب/ ليبيا

Sagm975@gmail.com

أ. حسن إبراهيم ميلاد

طالب دكتوراه بجامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي/ الجزائر

hasan9194agha@gmail.com

Received: 15. 11, 2025

Accepted: 22. 11, 2025

Published: 02 .12, 2025

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، ولتحقيق أهداف الدراسة طوّرت استبانة مكونة من محورين ووزعت لإستطلاع رأي مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، وخلصت الدراسة إلى أنه هناك تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، بالإضافة إلى أن الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي تعزز المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني كل المعايير التي تساعد في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة العامة من قبل الجهات المسؤولة في الدولة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية ، المحوسبة ، الشفافية ، المساءلة ، مراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

Abstract

The study aimed to know the role of computerized accounting information systems in enhancing transparency and accountability from the point of view of auditors of the Libyan Audit Bureau. To achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of two axes was developed and distributed to poll the auditors of the Libyan Audit Bureau. The study concluded that there is an impact of computerized accounting information systems used in institutions. The state controls the financial control exercised by the auditors of the Libyan Audit Bureau, in addition to the fact that the financial control applied by the auditors of the Libyan Audit Bureau enhances accountability and transparency in light of computerized accounting information systems. The study recommended the necessity of adopting all standards that help in enhancing the principles of transparency and public accountability by Responsible authorities in the state.

Keywords: accounting information systems , computerization, transparency , accountability , auditors of the Libyan Audit Bureau.

1. المقدمة:

تتجه الكثير من المؤسسات الحكومية إلى تفعيل الحاسوب وإدخاله إلى أنظمتها ، وذلك بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لما لها من آثار على الكفاءة والإنتاجية ، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات ضرورة لا غنى عنها في العصر الحالي وخاصة في مجال الاتصالات مما أدى إلى تفعيل التواصل والتفاعل بين مستخدمي المعلومات ، ويسعى ديوان المحاسبة الليبي إلى تعزيز المساءلة العامة والإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة وفاعلية للمساهمة في تحسين استخدام الموارد العامة للدولة والمحافظة على المال العام من الهدر والضياع من خلال رقابة شاملة ومستقلة تساعد على التخطيط المستقبلي (جبريل ، 2015 ، ص119).

وتعتبر نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لمساعدتها في عملية اتخاذ القرار الإداري الرشيد ، وتسهم في زيادة قدرة الإدارة على أداء وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات (حاك ، 2007 ، ص31) ، وتتلخص مهام ديوان المحاسبة في مراقبة واردات الدولة والرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها والتأكد من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة ، ومن ثم الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتها ، ويجب أن تمارس جميع هذه الإجراءات والواجبات من قبل أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبية تمتلك استقلالاً كافياً يؤهلها لممارسة دورها الرقابي على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقدم تقاريرها بنتائج رقابتها إلى السلطات العليا والتشريعية في الدولة ، بهدف الحصول على نظام رقابة ومتابعة قوي وسليم والمساءلة الموضوعية عن نتائج إدارة الحكومة للمال العام ، وبذلك تتأكد الحاجة إلى نظم محاسبية توفر المعلومات المناسبة لقيامها بدورها الرقابي ، وتؤدي أدوات تكنولوجيا المعلومات إلى تقليل التكلفة والوقت والجهد للقيام بالعمل الذي يخدم الجانب الرقابي ، وتحسين جودة العمل ، وغيرها من الأمور التي تنعكس إيجابياً على أداء الديوان بشكل عام (منصور ، 2018 ، ص51).

2. مشكلة الدراسة:

واكب ديوان المحاسبة التطورات في مجال التكنولوجيا ، حيث سعى إلى تأهيل مراجعين للمراجعة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان ، بما يتلاءم مع خطته الإستراتيجية ، وتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات بكل يسر من قبل مراجعي ديوان المحاسبة ، وخاصة بعد حوسبة نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية ، وذلك للحد من الفساد المالي من خلال فرض الرقابة المالية، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية والمساءلة العامة في مؤسسات الدولة ، وذلك من أجل العمل بكفاءة وفاعلية في تحسين استخدام إدارة الموارد العامة للدولة ، والمحافظة على المال العام من الهدر والضياع ، حيث توصلت دراسة (شبيب والموني 2013) إلى أن الرقابة المالية لها دور في تعزيز المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأوصت بضرورة الإهتمام بتفعيل دور الرقابة المالية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة لما لها من دور في تعزيز المساءلة والشفافية وتحقيق نتائج إيجابية متعددة من الناحية الاقتصادية ، كما أوصت دراسة (ميرة 2019) بضرورة رفع مستوى الاستجابة والمساءلة لعمل اللجان الرقابية بشكل يبرز الشفافية فيما يتعلق بنشر المعلومات ، ولقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي:

ما دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، ويتفرع منه السؤالين الفرعيين الآتيين:

- 1) هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي؟
- 2) هل تعزز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

- معرفة تأثير الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في تعزيز المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة المالية ، كما تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي زاد فيه الضغط على ديوان المحاسبة الليبي بمطالبتة في محاربة الفساد والحد منه ، وتعزيز الشفافية والمساءلة لجميع مؤسسات الدولة. وانطلاقاً من الخطة الإستراتيجية التي اعتمدها ديوان المحاسبة الليبي للأعوام (2019-2025) التي جاءت لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والتميز الرقابي ، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارات والمؤسسات العامة في ليبيا وأثرها على مهام ديوان المحاسبة، وذلك من خلال تفعيل الرقابة المالية على المال العام وأثر ذلك على تعزيز الشفافية والمساءلة ، وبالتالي فإن معرفة الأثر المترتب على رقابة ديوان المحاسبة جراء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، يعتبر من أهم مخرجات هذه الدراسة ، فهو انعكاس لجميع هذه الأحداث بحيث يُبين قدرة مراجعي الديوان في إعطاء المعلومات للجهات المعنية بشكل ملائم وموضوعي ليمكّنها من اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

5. فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع أهدافها وبشكل يجب عن أسئلة الدراسة ، وكانت على النحو الآتي:
H1: تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

H2: تعزز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

6. حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: تناولت الدراسة طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والشفافية والمساءلة.

- الحد البشري: اقتصرته هذه الدراسة على استقصاء وجهات نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

- الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة على ديوان المحاسبة الليبي – الإدارة العامة ، الكائن بالعاصمة طرابلس- ليبيا.

- الحد الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال النصف الأول من سنة 2024.

7. الإطار النظري للدراسة

1.7 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على التكنولوجيا الحديثة وعلى أجهزة الحاسوب في حوسبة المعلومات لتحل محل أنظمة دليل حفظ المعلومات (الدراوي ، 2017 ، ص51) ، أي يعني استخدام أجهزة الحاسوب لإدخال المعلومات والتعامل مع أنظمة المعلومات في المؤسسات المختلفة على نحو يمكن هذه الشركات من الحصول على البيانات وحفظها وتحويلها بمساعدة أجهزة الحاسوب ، وللحاسوب دور كبير في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، لما يتميز به استخدامه من مزايا لم تكن موجودة في ظل التشغيل اليدوي للنظام المحاسبي (سيد ، 2019 ، ص372) ، حيث إنه يمتاز بالسرعة والدقة المتزايدة في تشغيل البيانات وإعداد التقارير ، كما يمتاز أيضاً بالقدرة على تخزين البيانات والمعلومات في حيز ونطاق محدود ، وبطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها في زمن قياسي عند الحاجة إليها ، مما يوفر أكواما هائلة من المستندات والملفات ، والوقت والمجهود اللازمان لاسترجاع البيانات أو المعلومات المعينة (صبيدي ، 2016 ، ص113). ويتضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبية المحوسب في أنه عبارة عن نظام محوسب يتم إعداده بواسطة مختصين ليقوم بجمع المعلومات المحاسبية وتنظيمها وإيصالها وعرضها لاستعمالها من قبل متخذي القرار في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها المؤسسة (سيد ، 2019 ، ص373).

كما يمكن توضيح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على أنه يتمثل في شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذي القرارات بالصورة الملائمة لاحتياجاتهم (أحمد ، 2016 ، ص51).

2.7 المقومات والشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

يجب أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعض المقومات والشروط الأساسية حتى تكون هذه النظم فعالة وهي (منصور ، 2018 ، ص71):

- 1- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة ، حتى يوفر المعلومة اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة.
- 2- أن يكون مصدراً لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط.
- 3- أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل ، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية ، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.
- 4- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب ، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها بشكل سريع ومنظم عند الحاجة.
- 5- تكامل المعلومات وخصوصاً المعلومات الخارجية المفيدة ، مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.
- 6- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.
- 7- أن يوفر قنوات الاتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة.
- 8- أن يستجيب النظام لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

3.7 خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

ويمكن توضيح خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب كما يلي (أحمد ، 2011 ، ص64):

1. السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة ، ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.
2. ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية مما يقلل احتمالات الخطأ أو الغش.
3. إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للائتمان.
4. أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.
5. تصنيف المعلومات المحاسبية المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة.
6. إعطاء نتائج أكثر دقة.

4.7 حماية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

هناك بعض الإجراءات التي يمكن استخدامها لحماية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، ومن هذه الإجراءات ما يلي (صعدي ، 2016 ، ص117):

1. إجراءات الحماية الفيزيائية لنظم المعلومات بما فيها الحماية المادية للأجهزة التي تحتوي على نظم المعلومات.
2. انتقاء العاملين في النظم المعلوماتية بحيث يكونون ذوي خبرة وثقة وأمانة ويعملون لمصلحة المؤسسة وتوعيتهم أمنياً للمحافظة على أمن المعلومات.
3. إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة لذلك وضبط الصلاحيات الخاصة بنظم التشغيل.
4. إجراءات الحماية الخاصة بالشبكات المعلوماتية ومنع اختراقها.
5. العمل على تشفير المعلومات التي يتم تخزينها ونقلها حتى لا يتم معرفة ماهيتها في حالة الحصول عليها من أشخاص غير مصرح لهم بذلك.
6. إجراءات حفظ البيانات بصورة عامة وحفظ نسخ منها في مواقع آمنة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لذلك.
7. إجراءات ضمان استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات في شتى الظروف التي قد تواجه النظم ، مثل تعطل أو توقف النظم المعلوماتية عن العمل.

5.7 الشفافية

كلمة الشفافية – لو بحثنا في متون الثقافات الإنسانية مصطلح الشفافية لما وجدنا معاني تقابلها أكثر قرباً لها من كلمة الأمانة – الصدق – الإخلاص – العدالة ، والشفافية بمعناها المستعار في علم الفيزياء تعني المادة الشفافة وهي المادة الواضحة الزجاجية التي يمكن رؤية تصرفات الأطراف من خلالها (قمبر ، الزوالي ، 2021 ، ص230).

1.5.7 تعريف الشفافية:

عُرفت منظمة الانتوساي الشفافية بأنها: "قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالإفصاح العام بطريقة آنية وموثوقة وواضحة ومفيدة عن أوضاعها القانونية وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وإستراتيجيتها وأدائها ، وكذلك لزوم الإفصاح العام عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها ، فضلا عن تمكين العموم من الحصول على المعلومات حول الأجهزة العليا للرقابة" (شميلة؛ رحيل ، 2021 ، ص276). كما تعني الشفافية التأكيد على مصداقية منظمة ما أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ، ويتحقق ذلك من خلال الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب هذه المنظمة أمام الجميع ، وإن أعمال أليات المساءلة كوسيلة للحد من انتشار الفساد الإداري ومحاصرته ومن ثم القضاء عليه إنما يتأثر بدرجة عالية بالمناخ الذي تعمل فيه الإدارة العامة من حيث الوضوح والعلانية والمكاشفة أو الغموض والإيهام والتعتيم (البكوري ، 2020 ، ص396).

ويرى (النعيزي ، 2015) أن الشفافية هي نقيض الغموض أو الإبعاد ، وتعني إتاحة المعلومات الكاملة عن أعمال الحكومة وما يتعلق بها من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء من دون إخفاء عن الرأي العام ، كما أن الشفافية تتعلق بجانبين الأول يتعلق بوضوح الإجراءات وصحة مصداقية عرض المعلومات والبيانات الخاصة بالوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة ووضوح العلاقات فيما بينها من ناحية (التخطيط - والتمويل - والتنفيذ) للوصول للغايات والأهداف المعلنة مسبقاً ، في حين يتعلق الجانب الثاني بعلاقة ذوي العلاقة من الخدمات التي يقدمها الجانب الأول وحققهم في الحصول والوصول للمعلومات الصحيحة والحقيقة في الوقت المناسب.

2.5.7 المتطلبات الأساسية للشفافية:

للشفافية عدة متطلبات أساسية تتمثل في (حسن: صبيحة ، 2020 ، ص126):

1. الالتزام بالانفتاح والشفافية والأمانة فيما يتعلق بالمؤسسة ورسالتها ، وسياساتها ، ونشاطاتها على المستويات الإدارية كافة ، بشكل يسمح بمساءلة جادة للمؤسسة وللعاملين بها.
2. العمل ضمن إجراءات واضحة ومعلنة على تبني مواقف ذات علاقة بسياسات المؤسسة المالية والتنموية ، ومواقفها من السياسات العامة ، ضمن سياسات أخلاقية صريحة توجه الخيارات الاستراتيجية.
3. الالتزام بسياسة واضحة للنشر تتضمن حفظ وتوثيق كل ما يتعلق ببناء المؤسسة وعملها ، من خلال إصدار قرارات مجلس إدارة أو لوائح وإجراءات مصادق عليها واضحة فيما يتعلق بنشر المعلومات.
4. التعهد بالمحافظة على سرية المعلومات الشخصية المتعلقة بشؤون الموظفين والعملاء ما لم يتنازل الأشخاص المعنيون عن هذا الحق أو يتطلب القانون كشف هذه البيانات.
5. تبني إجراءات مكتوبة ومعلنة تحمي الموارد البشرية في المؤسسة ، من الممارسات غير المهنية ، بما فيها أسس التوظيف ، والتقييم والتدريب والترقيات وسلم الرواتب ، وآلية اختيار المستفيدين ، وشبكة علاقاتها (حرب ، 2011 ، ص39).
6. التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالشفافية المالية ، من خلال وضع إجراءات المراجعة المحاسبية والضبط الداخلي وآلياته (سائح ، 2012 ، ص86).

3.5.7 مبادئ دعم وتحسين الشفافية:

- وهناك عدة أساليب وإجراءات لتحسين ورفع مستوى الشفافية في أداء الوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية في مجتمع ما ، طالما توافرت الإرادة الحقيقية لتحقيق ذلك لدى الجهات المعنية ، ونبرز أهمها فيما يلي (العتيبي ، 2018 ، ص31):
1. دعم وتطوير النظام القانوني والجهاز القضائي بالمجتمع وذلك بتفعيل مواد القانون الموجودة ، والعمل على القيام بالدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة بشأن محاربة الفساد تضمن المزيد من الشفافية وضرورة تطوير آليات واضحة يتم بمقتضاها تطبيق تلك القوانين من خلال الجهاز القضائي الفعال.
 2. تكوين لجان للنزاهة في المؤسسات المختلفة ، وذلك من خلال تنمية الممارسات الإدارية والأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها مؤسسات الدولة ، كما تهدف هذه اللجان إلى التغلب على المشاكل المالية والتصدي لها في حال حدوثها بالإضافة إلى معالجة الحالات التأديبية المختلفة ، وكذلك حالات سوء استخدام السلطة والفساد الإداري.
 3. إنشاء وكالات لمحاربة الفساد وذلك بأن تكون قوانين الدولة تسمح بإنشاء وفتح الهيئات والمؤسسات والجمعيات الحكومية والأهلية المختصة في مكافحة الفساد ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها.

4. تنمية القيم الدينية والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد وذلك لأن معظم حالات الفساد تتم بسرية وبطرق عالية المهارة ، فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل هذه السرية واستغلال التقدم التقني في تغطية الفساد ، وبذلك يتضح جلياً دور القيم الدينية في مكافحة الفساد والقضاء عليه ، فلا شك أن القيم الدينية في جميع الديانات السماوية تدعو إلى الفضيلة والالتزام بالأخلاق في جميع نواحي السلوك البشري ، ويقوم جوهر تلك القيم على فرض رقابة ذاتية على الفرد في كل أعماله ، ففي حال التزام كل فرد بهذه الرقابة الذاتية والتي تقوم على الخوف من الله سبحانه وتعالى فأن ذلك يعد الأسلوب الأمثل لمنع حدوث الفساد بكل صوره وأنواعه (زكري ، 2013 ، ص58).

5. تنمية وعي موظفي القطاع العام والمتعاملين معه بمختلف أشكال الفساد ومعرفة الأدوات والأساليب اللازمة لمكافحة وبناء الشفافية في الأنظمة الإدارية والمالية وكذلك فوائد تطبيق قيم الشفافية والنزاهة ونظم المحاسبة في محاربة الفساد.

6. تبني برنامج لتنمية ثقافة حق المعرفة والاطلاع وحق الحصول على البيانات والمعلومات لدى الموظفين في كل ما يتعلق بمجتمعهم.

7. تمكين المستثمرين والمساهمين من الإحاطة الفورية بحركة الأسواق المالية والاطلاع على تقارير المراجعين في الوقت المناسب.

8. تضيق ضرورات الأمن وأخطار الإفشاء لحجب المعلومات والبيانات التي قد تكون أهمية وصولها للمواطنين تفوق مخاطر إخفاءها ، ونشر المعلومات والوثائق السرية بعد فترة معينة محددة قانوناً.

6.7 المساءلة

تمثل المساءلة مفهوماً آخر برز بوصفه جزءاً من الاهتمام المتجدد بالإدارة بشكل عام وتحقيق مطلب الأمانة في الإدارة بشكل خاص ، وهذا المفهوم يعني في الواقع المحاسبة عن المخرجات أو النتائج المتوقعة من الأشخاص والأجهزة بل والحكومة ككل ، ويرجع مصطلح المساءلة إلى لفظ الحساب ، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الشخص لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين (الطوخي ، 2016 ، ص39).

1.6.7 تعريف المساءلة

عُرفت المساءلة بأنها جملة من العمليات والأساليب التي يمكن بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقاً لما هو مخطط له وضمن أقصى المستطاع ، ولذلك فالمساءلة ليست تحقيقاً أو محاكمة بل القصد منها التحقق من الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف ووفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية (عبدالصبور ، 2013 ، ص67).

ويشير (النعيزي ، 2018) إلى أن المساءلة هي التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفاعلية لهذه المنظمات وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام.

2.6.7 مبادئ تحسين ودعم المساءلة:

خصص لموضوع المساءلة جانباً هاماً من الإعلانات الدولية ، حيث جاء إعلان طوكيو مخصصاً في دعم المساءلة العامة وقد تضمن الإعلان جملة من المبادئ نجمها فيما يلي (البكوري ، 2020 ، ص399):

1. وضع قواعد ومعايير مرضية لقياس الأداء من قبل السلطات المركزية أو المنظمات داخل الإدارة الحكومية وممارسة وظيفة المراجعة والإشراف على نطاق واسع.

2. تحديد ووضوح الأهداف والقواعد التي يمكن بواسطتها تقديم البرامج والاستثمارات ، لكي تؤدي إلى سهولة عملية التحليل والمراجعة لنتائجها وكذلك تطوير نظم المعلومات والرقابة والتقويم وإعداد التقارير داخل القطاع العام.

3. تطوير مختلف معايير المساءلة المتعلقة بمستويات الاستقلال ، والرقابة وشكل العمل ، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تديرها هيئات القطاع العام.

4. التعاون بين هيئات الرقابة والمخططين والمديرين ومساعدتهم ، وتقديم النصح لهم لدعم التغيير والصلاحيات التي تدعم المساءلة.

5. المحافظة على استقلال هيئات الرقابة وموضوعيتها ومصداقيتها وأن تمنح السلطة والمرونة الكافيتين في تقدير ميزانيتها وأوجه الانفاق وإدارة شؤون موظفيها ، حيث يعد استقلال الجهات التي تقوم بالمساءلة أمراً حيوياً لضمان فاعلية الدور التي تقوم به تلك الجهات (قمير؛ الزوالي ، 2021 ، ص233).

7.7 دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الشفافية والمساءلة:

- يتلخص دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الشفافية والمساءلة بشكل عام من خلال الإهتمام بالنقاط الآتية (البرغي ، 2018 ، ص 165):
1. زيادة الدور الرقابي للأجهزة الرقابية قبل الصرف بالإضافة إلى دورها الرقابي أثناء وبعد الصرف ، ويتحقق ذلك من خلال قيام الأجهزة الرقابية بالزام المؤسسات الحكومية بموافاتها بالوثائق الخاصة بعقود التوريد والتعهدات والأعمال والخدمات ، خاصة تلك الوثائق المتعلقة بالمنافسة المحدودة والعامة والتأمين المباشر ، ومشروع العقد قبل توقيعها من قبل الأطراف ، وذلك لتبدي الأجهزة الرقابية رأيها في هذه العقود والتعهدات على أن تنتهي الأجهزة الرقابية من إبداء تلك المهمة خلال مدة محددة.
 2. التحديد الواضح لمهام الأجهزة الرقابية المختلفة ، بما في ذلك أجهزة الرقابة التابعة لبعض الوزارات وهيئات الرقابة والتحقيق ، وذلك لمنع حدوث تداخل في اختصاصات تلك الأجهزة والقضاء على محاولة بعض الأجهزة القيام ببعض الاختصاصات التي تتجاوز المنصوص عليها في نظام عمل تلك الأجهزة ، ويتحقق ذلك من خلال لجنة على مستوى عالٍ من ممثلي هذه الجهات الرقابية يتم فيها التحديد الدقيق لاختصاصات كل جهة من تلك الجهات الرقابية (قمير؛ الزوالي ، 2021 ، ص 237).
 3. زيادة مقدار الحوافز التي تمنح لموظفي تلك الأجهزة بشكل يتفق مع الطبيعة الخاصة لعملهم وضرورة العمل على الارتقاء بمؤهلاتهم بصفة مستمرة من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات والمؤتمرات المتعلقة بالعمل الرقابي.
 4. ضرورة تبني الأجهزة الرقابية للاتجاهات الحديثة في مجالات الرقابة ومثال ذلك الرقابة في ظل استخدام الحاسب الآلي والتطور التقني وأسلوب المراقبة الشاملة التي تتم بمقتضاها مراقبة جميع نظم الأداء ، مع مراعاة العلاقات المتشابكة بين تلك النظم ، والتي تزيد من قدرة تلك الأجهزة على تزويد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة وفعالة (البكوري ، 2020 ، ص 405).
 5. العمل على تغيير صورة الأجهزة الرقابية لدى المسؤولين بالمؤسسات العامة واستبدال الأفكار السلبية بشأن دور تلك الأجهزة في تصيد الأخطاء وتضخيمها لتصبح صورة أكثر إيجابية تعكس استعداد تلك الأجهزة لتقديم المشورة والإرشاد للإدارات المختلفة في تلك المؤسسات ، ومما لا شك فيه أن هذه النظرة إلى دور تلك الأجهزة بصورة إيجابية سوف تجعل من السهل على تلك الأجهزة أن تحصل على المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر (اشميلة؛ رحيل ، 2021 ، ص 279).
 6. مساهمة الأجهزة الرقابية بصورة فعالة في تصميم وإعداد نظم الرقابة الداخلية والضبط الداخلي ، مما يساعد على تقليل فرص حدوث الأخطاء والانحرافات ويصبح من السهل اكتشافها فور حدوثها.
 7. الحرص على التطبيق السليم للقوانين والأنظمة التي تنظم العمل بشفافية ونزاهة ، وإبراز الثغرات القانونية في قانون النظام الإداري والمالي للدولة والعمل على سدها من خلال تطوير واقتراح التشريعات والقوانين والأنظمة التي تكفل تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة (النعزي ، 2015 ، ص 81).
 8. التأكد من فاعلية تطبيق السياسات والإجراءات على أرض الواقع بهدف تقليص الفجوة بين السياسات والممارسات الميدانية.
 9. الإعلان والإفصاح من قبل الهيئات والأجهزة الرقابية عن حالات الفساد بشفافية ووضوح وعن طرق وسائل الإعلام المختلفة وتكثيف برامج مصممة ومدروسة بهدف التوعية والإرشاد والتقويم والردع.

8.7 ديوان المحاسبة الليبي:

هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا ، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة ، وهو عضو في المنظمات الدولية (الأتوساي) والأفريقية (الأفروساي) والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) (شهدالله ، 2020 ، ص 82).

1.8.7 أهداف ديوان المحاسبة الليبي:

يهدف ديوان المحاسبة إلى (ميلاد ، 2022 ، ص 93):

1. تحقيق رقابة فعالة على المال العام ، والتحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية ، وسلامة التصرفات والإجراءات المالية ، والفنية طبقاً للتشريعات النافذة.

2. تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته ، والتحقق من الكفاءة والاقتصاد في إدارتها ، وتوجيهها نحو تحسين أداؤها والرفع من كفاءتها ومساعدتها في تصحيح الانحرافات.
3. إبداء الرأي الفني المحايد ، حول القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات الخاضعة لرقابته.
4. بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المالية المعمول بها.
5. الكشف عن المخالفات المالية وضبطها والتحقق منها وإحالتها لجهات الاختصاص.
6. تعزيز الشفافية وتدعيم مبادئها في مؤسسات الدولة ، وتقديم الاستشارات المالية والمحاسبية المتخصصة.

2.8.7 اختصاصات ديوان المحاسبة الليبي:

أسند القانون للديوان اختصاص الرقابة المالية من خلال فحص ومراجعة الحسابات والقوائم المالية والعمليات الفنية الأخرى للجهات الخاضعة لرقابته ، والتأكد من تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المالية ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة أو المراجعة ، بالإضافة إلى اختصاصات أخرى احترازية لصون المال العام منها: (تطبيق الضوابط الرقابية التي تضمن تحصيل الإيرادات العامة واكتشاف أي قصور أو تراخ في تحصيلها ، أو التي تمنع حدوث أي تجاوزات أو مخالفات عند الصرف ، منع التصرف في حسابات الجهات الخاضعة لرقابته إذا ما ثبت له أن هناك تصرفات الحققت ضرراً بالمال العام ، ويجوز له وضعها تحت الفحص والمراجعة المصاحبة إلى حين زوال الأسباب ورفع الضرر ، وغيرها من المهام الرقابية الأخرى) ، وكذلك تطبيقاً للقانون تبني ديوان المحاسبة الليبي اختصاص رقابة الأداء المالي الذي أوصت به المعايير الدولية إلى جانب الرقابة النظامية ورقابة الالتزام ، وهذا الاختصاص يقوم على تشخيص الوضع القائم للمؤسسة ومقارنة النتائج بالأهداف والإمكانات للوصول إلى تقييم الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في إدارة المؤسسة واستعمال الأموال العامة (شهادة الله ، 2020 ، ص83).

8. الدراسات السابقة:

من أجل الحصول على خلفية شاملة حول ما كُتب عن موضوع الدراسة ، قام الباحثين بالبحث والتقصي عن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل عام ، أو التي تناولت الموضوع بشكل أكثر تحديداً ، حيث تم حصر عدد منها وبعد الإطلاع عليها تم تلخيصها وترتيبها على أساس التسلسل التاريخي التنازلي.

1.8 الدراسات باللغة العربية

1.1.8 دراسة قمبر؛ الزوالي (2021) ، بعنوان "مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي)".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) من وجهة نظر المراجعين الماليين العاملين بالإدارات العامة للديوان ، حيث تم اتباع المنهج الإستقرائي ، وتوزيع استبيان تضمن مبادئ الشفافية والمساءلة التسع الصادرة عن منظمة الانتوساي ، وخضعت الاستبيانات المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود التزام جزئي لديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ، حيث يلتزم الديوان بالمبادئ الأول والرابع والسابع من مبادئ الشفافية والمساءلة في حين لا يلتزم بالمبادئ الأخرى ، وكان من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة هي: بدل الجهود الشاملة من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة كجهات الرقابة والحكومة والجامعات والأكاديميات والمنظمات الحقوقية من أجل دعم وتطوير ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع الليبي ونشر النزاهة والمصداقية والحد من السرية واحتكار المعلومات واستغلالها لتحقيق مصالح شخصية.

2.1.8 دراسة البكوري (2020) ، بعنوان "مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي)" وأثرها في تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) من أجل تعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي ، وهذه المبادئ متمثلة في الإطار القانوني والإفصاح عنه ، معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية ، إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة ، معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين

والمستشارين ، نشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية ، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد وتوزيع (85) استبانة على عينة عشوائية من العاملين بالإدارة العامة للديوان في مدينة طرابلس وكذلك فرعي ديوان المحاسبة بمدينة الخمس ومدينة زليتن ، وتم استرداد (81) استبانة أي بنسبة 95% وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المبادئ المذكورة أعلاه تؤثر بصورة هامة على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي ، وأوصت الدراسة بالعمل على نشر المعايير والمنهجيات التي يتبناها ديوان المحاسبة والإفصاح عن نتائج عمليات الرقابة بما يضمن الرد والملاحظة على هذه النتائج من قبل المؤسسات المعنية ، بالإضافة إلى تشجيع الديوان لموظفيه لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي الجيد بما يضمن الشفافية وأن يتم نشر الحالات المهمة لسوء السلوك الأخلاقي التي يتم إثباتها.

3.1.8 دراسة حسن؛ العبيدي (2020) ، بعنوان "دور معيار الشفافية والمساءلة ISSAI 20 في تضيق فجوة أداء ديوان الرقابة المالية الإتحادي".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بتطبيق معيار الشفافية والمساءلة لمنظمة الانتوساي وتحديد فجوة جودة الأداء واقتراح توصيات لتضييق الفجوة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على عينة من العاملين بديوان الرقابة المالية الاتحادي بمختلف مسمياتهم الوظيفية ، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها عدم قيام الديوان بنشر القوائم المالية للجهاز متضمنة استخدام الأموال الموضوعية تحت تصرفه فضلاً عن عدم خضوع البيانات المالية والتقارير الخاصة بالجهاز للتحقق من قبل السلطة التشريعية وفقاً لمتطلبات معايير الانتوساي ، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الانتوساي) من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وفق خطة عمل محددة مسبقاً لاسيما وأن ديوان الرقابة المالية الاتحادي يعد عضواً في منظمة الانتوساي إضافة إلى ذلك توفير ملخصات لتقارير الرقابة بإحدى اللغات الرسمية للانتوساي والعمل على ترجمة ملخصات التقارير إلى اللغة الانجليزية.

4.1.8 دراسة البرغي (2018) ، بعنوان "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية بمدينة بنغازي ، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتم إعداد استبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على أعضاء ديوان المحاسبة بمدينة بنغازي البالغ عددهم (83) وتم استرداد (79) منها ، وخضعت الاستبيانات المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية بشكل عام يعتبر مستوى منخفض بمتوسط عام بلغ (2.305) درجة من (5) درجات ، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد المادية والتقنيات الحديثة ، بالإضافة إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد المالي والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل المالي واختصار عملها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

5.1.8 دراسة منصور (2018) ، بعنوان "أثر النظم المحاسبية المحوسبة على فاعلية أداء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر النظم المحاسبية المحوسبة على فاعلية أداء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، ولتحقيق هدف الدراسة صممت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، ووزعت على عينة الدراسة ، حيث كان عدد الاستمارات الموزعة (120) استمارة وكانت الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (103) استمارة استبيان ، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات ، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة في مؤسسات الدولة الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة يساهم في إتمام عملية المراجعة بشكل أفضل ، بالإضافة إلى وجود صعوبات تحد من قدرة مراجعي ديوان المحاسبة على مراجعة النظم المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة الخاضعة لرقابة الديوان.

وبناءً على نتائج الدراسة أوصت الدراسة بالعمل على استخدام النظم المحاسبية المحوسبة في مؤسسات الدولة وذلك لما لها من نتائج إيجابية متعددة خاصة من ناحية الاقتصاد في التكلفة والوقت والجهد ، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بموظفي ديوان المحاسبة حيث تتوفر فيهم الإمكانيات والقدرات التي تمكنهم من أداء مهامهم بالاعتماد على النظم المحاسبية المحوسبة والقابلة للتطوير ومواكبة التكنولوجيا الحديثة.

6.1.8 دراسة النعزي (2015) ، بعنوان "مدى إلتزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إلتزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإعداد استبانة وزعت على عينة من موظفي المستويات الإشرافية في ديوان الرقابة المالية والإدارية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير كبير لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه على إلتزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ الشفافية والمساءلة ، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة انضمام الديوان إلى المنظمة الدولية (الانتوساي) وتحديث قانون الديوان بما يتلاءم مع القوانين الدولية.

2.8 الدراسات باللغة الإنجليزية

1.2.8 دراسة

(Al-qab & Ismail) (2011) (Contingency Factors and Accounting Information System Design in Jordanian Companies).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تسهم في تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، وأجريت الدراسة على (220) شركة مدرجة في بورصة عمان في الأردن ، استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة ، وأظهرت نتائجها وجود أثر دال وإيجابي بين الأبعاد الأربعة لتطور تكنولوجيا المعلومات التكنولوجية والمعلوماتية والوظيفية والإدارية وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، وأن هناك أثراً ذا دلالة بين بعدي استراتيجيات الأعمال (تكلفة القيادة ، والتمايز والابتكار وتصميم نظم المعلومات المحاسبي ، وأظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الظروف البيئية وتطور تصميم نظم المعلومات المحاسبي ، وأظهرت نتائج الدراسة أن التطور الإداري والمعلومات الوظيفية لإدارة تكنولوجيا المعلومات أكثر أهمية من التطور التكنولوجي في التأثير على تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، وبينت الدراسة أن إستراتيجية قيادة التكلفة أكثر أهمية من إستراتيجية التمايز والابتكار ، وذلك لتأثيرها الكبير على تطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

2.2.8 دراسة

Whittington (2008) (New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation Adding Specific Requirement in Several Areas)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي المتعلق بالأعمال المحوسبة ، وزيادة أعمال المراجعة عليها والنتيجة عن الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال وأنشطة الشركات والمنافسة العالمية ، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض والإحصاء الوصفي والتحليلي كأداة إحصائية في جمع وتحليل البيانات. وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشاكل التوثيق المستندي هي: قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد ، وبيان نتائج إجراءات المراجعة التي تعطي مؤشراً للقوائم المالية حول الإجراءات التي تحتاج إلى تعديل ، وبيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات المراجعة التي يراها المراجع ضرورية ، كما تبين أن التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي لتوفير الدعم لتقرير المدقق والرقابة على عملية المراجعة ، وأن يكون هذا المعيار معروفاً من حيث التطبيق والمفهوم وسبب ظهور التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها المحاسب وبالتالي المراجع الداخلي وأن التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

3.2.8 دراسة

(Financial Informatics Enterprise And Audit Risk In Developing Economy). (2008) Ariwa & Eseimokumoh

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى التدقيق في نيجيريا ، كما سعت إلى الكشف عن أثر المشاريع المعلوماتية المالية ومخاطر التدقيق على تنمية قطاع الاقتصاد ، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اختار الباحثان فيها مكاتب المراجعة في نيجيريا لتطبيق دراستهم فيها للتوصل إلى النتائج المرجوة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لجمع البيانات من عينة ملائمة تكونت من مجموعة من المدققين في شركات تدقيق مختصة في نيجيريا ، وخلصت الدراسة إلى أن مخاطر نظم المعلومات المحاسبية تؤثر سلباً على أداء مكاتب المراجعة ، ويعود ذلك إلى عدم وعي المراجعين في هذه المكاتب إلى طبيعة المخاطر التي تواجهها أنظمة المعلومات التي ترتبط بعمليات التدقيق ، وبالتالي عدم قدرتهم على التعامل معها ومعالجتها.

4.2.8 دراسة

et al Sayana (2008) (Using CAATs to Support IS Audit)

هدفت هذه الدراسة إلى تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني ، إذ جاء في الدراسة أنه نتيجة لوجود المعلومات - التي يحتاجها المدقق عند قيامه بعملية المراجعة - داخل نظام المعلومات الإلكتروني للشركة محل التدقيق ، أدى ذلك إلى وجود تساؤل عن كيفية قيام المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بدون استخدام الحاسب الإلكتروني؟ وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في صياغة البحث وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وأجريت الدراسة في بريطانيا ، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني تمكن من تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، لما تمتلكه من قدرات كما في تحليل البيانات ، وتقييم أمن الشبكة وتقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات ، واختبار البرامج والكودات.

5.2.8 دراسة

Ashari (2008) (Factors Affecting Accounting Information Systems Success Implementation "An Empirical Study On Central Java Small And Medium Companies")

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر في نجاح تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع من عدة بلدان مختلفة ، أظهرت نتائج الدراسة أهمية دور نظم المعلومات المحاسبية في نمو الاقتصاد في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة قدرتها والموارد البشرية من أجل الفوز في المنافسة العالمية مع مؤسسة الاقتصاد الأجنبي ، إذ أنها تعمل على زيادة قدرتها التنافسية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات ، مما يساهم في خفض عدد القوى العاملة ، وتكلفة الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الربحية والقدرة التنافسية.

3.8 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسة الحالية مكملية للدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (منصور 2018 ، أحمد 2016) وخصوصاً تلك الدراسات التي اهتمت بدراسة الشفافية والمساءلة (قمير؛ الزوالي 2021 ، البكوري 2020 ، حسن؛ العبيدي 2020 ، البرغي 2018) ، كما أن هذه الدراسة تتشابه مع دراسة (قمير؛ الزوالي 2021) في مجتمع الدراسة وتختلف عنها من حيث المنهج المستخدم والتي استخدمت المنهج الإستقرائي بينما استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم إستمارة استبيان وزعت على عينة من مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، كما تختلف هذه الدراسة من حيث حجم العينة والتي بلغت (90) مفردة وهذا يعطي نتائج أكثر مصداقية وواقعية لأنها تعبر عن آراء أكثر من مجتمع الدراسة ، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية والمتعلقة بموضوع الدراسة -حسب علم الباحثين- لم تتطرق إلى دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، أيضاً تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في البيئة العربية والأجنبية من حيث بيئة الدراسة.

وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تعتبر كمنطلق يسترشد به مراجعي ديوان المحاسبة في مجال موضوع الدراسة.

9. الدراسة الميدانية:

في هذا الجزء يتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان الموزع على المشاركين في الدراسة البالغ عددهم (90) مشارك ، كما يتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1.9 منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها ، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع الانترنت التي تعرضت لهذا الموضوع وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة ، فقد اعتمد الباحثين على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة ، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة فإنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة للدراسة ، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك لإثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

1.1.1. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثين على بعض المناهج البحثية الآتية:

الجانب النظري: استخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي ، لوصف وتحليل ما ورد في الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة ، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع الانترنت التي تعرضت لهذا الموضوع.

الجانب العملي: يتم اتباع المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك لإثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

2.1.9. جمع البيانات:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة ، حيث صممت خصيصا لاستطلاع آراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي حول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة ، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

3.1.9. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع مراجعي ديوان المحاسبة الليبي باعتباره مجتمعا واضحا للدراسة ، ونظرا لتجانس وتشابه مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت (90) مفردة ، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة ولقد تحصل الباحثين على (88) استبيان بنسبة (97.78%).

2.9 المعالجة الإحصائية:

تم استخدام مقياس ليكرت Likert Five Point Scale ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي وذلك بهدف دراسة آراء العينة:

الجدول رقم (1) يوضح المقياس المستخدم

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
النقاط	1	2	3	4	5
مدي القبول	1.79 - 1.00	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	5.00 - 4.20
القرار	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وذلك لتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.

1.2.9. تحليل وصف عينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

أولاً: المؤهل العلمي:

أظهرت النتائج في الجدول رقم (2) أن (3) مبحوثين وما نسبته (3.4%) يحملون مؤهل الدكتوراه و(15) مبحوثاً وما نسبته (17%) يحملون مؤهل ماجستير ، كما أن (64) مبحوث ما يعادل (72.8%) هم من حملت البكالوريوس ، وهذا يدل على أن عينة الدراسة يتمتعون بمؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة ، كما يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية في إدراك دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة لتعزيز دور الرقابة المالية للمساءلة والشفافية.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
الدكتوراه	3	3.4
ماجستير	15	17
بكالوريوس	64	72.8
دبلوم عالي	6	6.8
المجموع	88	100%

ثانياً: التخصص:

كشفت النتائج في الجدول رقم (3) أن (78) مبحوثاً وما نسبته (88.6%) أن تخصصهم العلمي محاسبة وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة على دراية بموضوع تعزيز دور الرقابة المالية للمساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	78	88.6
تمويل ومصارف	10	11.4
المجموع	88	100%

ثالثاً: سنوات الخبرة:

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	3	3.4
من 6 إلى 10 سنوات	33	37.5
من 11 إلى 15 سنة	37	42.0
من 16 سنة فأكثر	15	17.0
المجموع	88	100%

أظهرت النتائج في الجدول (4) أن (3) مبحوثين وما نسبته (3.4%) كانت لهم خبرة في وظائفهم الحالية أقل من 5 سنوات و(33) مبحوثاً وما نسبته (37.5%) تراوحت خبرتهم من 6 إلى أقل من 10 سنوات و(37) مبحوثاً وما نسبته (42%) كانت لهم خبرة من 11 إلى أقل من 15 سنة و (15) مبحوث وما نسبته (17%) كانت خبرتهم 16 سنة فأكثر ، وهذا يشير بأن أغلب أفراد العينة يملكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم ، ولهم القدرة على الاجابة بموضوعية في مجال دور مراجعي ديوان المحاسبة في تعزيز المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، ويعطي للنتائج مصداقية ودقة أكبر.

2.2.9. التحليل الإحصائي الوصفي ومعالجة البيانات.

بعدما تم جمع البيانات عن طريق توزيع الاستبيان قام الباحثون باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات ، حيث تم استخدام one sample T-test المندرج ضمن compare means حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان ، وفيما يلي تحليل الفقرات وصفيًا والمتعلقة بموضوع الدراسة ، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي واختبار (One-Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيتي الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة واختبار One Sample T-Test وفيما يلي عرض لنتائج التحليل ومناقشتها:

المحور الأول: اختبار الفرضية الأولى

تهتم الفرضية الأولى بدراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، حيث تتضمن الاستبيان عدد 13 فقرة من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على: "تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي" ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يتراوح من (3.5455 إلى 4.2159) وهي أكبر من متوسط القبول المحدد (3.40) كما أن المتوسط الحسابي للمحور ككل كان من (3.9301) وهو أيضا أكبر من متوسط القبول المحدد (3.40) مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه هناك تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، وهو ما يؤكد نتيجة اختبار (T) والتي كانت "16.342" للمحور ككل وهي أكبر من (1.964) وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) لكل الفقرات وهو (0.000).

أما فيما يتعلق بفقرات المحور فإن أكثر العوامل أهمية في تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي هو (تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تتبع عمليات الجرد للتأكد من أنها تتم وفق الأنظمة النافذة) حيث كان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة (4.2159) وهي تقع في مجال الموافقات بشدة كما أن اختبار (T) كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته (10.900) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.964) ، ثم جاءت الفقرة "يوفر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الوقت للمراجع للتعرف على المؤسسة بصورة أفضل" بمتوسط حسابي (4.1932) وهي أقرب إلى الموافقات بشدة وأن اختبار (T) كان ذو دلالة إحصائية وهي أكبر من الحد المطلوب (1.964) أما باقي الفقرات فجأت كلها حسب آراء عينة الدراسة في مجال الموافقات فقد كان المتوسط الحسابي لآراء العينة يتراوح بين (3.5455 ، 4.0341) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للقبول (3.40) وبشيء أكثر تفصيلا فمن الجدول (5) فيمكن ترتيب الفقرات حسب أهميتها كما يلي: كان في المرتبة الأولى الفقرة "تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المقدرة على التحقق من أن الإيرادات حصلت في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي (4.0341).

الجدول رقم (5) One-Sample Test

	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يوفر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الوقت للمدقق للتعرف على المؤسسة بصورة أفضل.	8.834	87	.000	4.1932	.6147	.9716
تسهّل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عملية التخطيط للرقابة المالية.	15.155	87	.000	4.0000	.5213	.6787
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اكتشاف الغش الممكن حصوله في العمليات المحاسبية.	4.220	87	.000	3.6705	.1431	.3978
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اكتشاف الخطأ الممكن حصوله في العمليات المحاسبية.	8.045	87	.000	3.9886	.4432	.7341

تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المقدرة على التحقق من أن الإيرادات حصلت وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.	7.995	87	.000	3.9205	.3911	.6498
تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المقدرة على التحقق من أن الإيرادات حصلت في الوقت المناسب.	7.934	87	.000	4.0341	.4752	.7929
تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المراجع من الوصول إلى البيانات المطلوبة لتحقيق الرقابة المالية بسهولة.	7.619	87	.000	3.9773	.4267	.7279
تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تتبع عمليات الجرد للتأكد من أنها تتم وفقاً للأنظمة النافذة.	10.900	87	.000	4.2159	.6671	.9647
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحليل البيانات المالية الخاصة بالرقابة المالية.	6.321	87	.000	3.8068	.2789	.5347
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في دراسة انحراف عناصر الموازنة الفعلية عن المخطط لها.	6.274	87	.000	3.9545	.3789	.7302
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على التأكد أن الإنفاق قد تم وفقاً لما هو مخصص في الموازنة العامة للمؤسسة.	2.070	87	.041	3.5455	.0058	.2851
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في التأكد من دقة البيانات المحاسبية والمالية.	6.714	87	.000	3.8977	.3504	.6451
تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المراجع من التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالرقابة المالية.	7.921	87	.000	3.8864	.3643	.6084
A	16.342	87	.000	3.9301	.4656	.5945

وفي المرتبة الثانية الفقرة "تسهّل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عملية التخطيط للرقابة المالية" بمتوسط حسابي (4.000) ، وفي المرتبة الثالثة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اكتشاف الخطأ الممكن حصوله في العمليات المحاسبية" بمتوسط حسابي (3.9886) ، وفي المرتبة الرابعة الفقرة "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المراجع من الوصول إلى البيانات المطلوبة لتحقيق الرقابة المالية بسهولة" بمتوسط حسابي (3.9773) ، وفي المرتبة الخامسة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في دراسة انحراف عناصر الموازنة الفعلية عن المخطط لها" بمتوسط حسابي (3.9545) ، وفي المرتبة السادسة الفقرة "تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المقدرة على التحقق من أن الإيرادات حصلت وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة" بمتوسط حسابي (3.9205) ، وفي المرتبة السابعة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في التأكد من دقة البيانات المحاسبية والمالية" بمتوسط حسابي (3.8977) ، وفي المرتبة الثامنة الفقرة "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المراجع من التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالرقابة المالية" بمتوسط حسابي (3.8864) ، وفي المرتبة التاسعة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحليل البيانات المالية الخاصة بالرقابة المالية" بمتوسط حسابي (3.8068) ، وفي المرتبة العاشرة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اكتشاف الغش الممكن حصوله في العمليات المحاسبية" بمتوسط حسابي (3.6705) ، وفي المرتبة الأخيرة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على التأكد أن الإنفاق قد تم وفقاً لما هو مخصص في الموازنة العامة للمؤسسة" بمتوسط حسابي (3.5455) ، كما أن اختبار (T) كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته لجميع الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.964) كما أن قيمة P-value 0.000 ذا دلالة إحصائية.

ومن خلال التحليل السابق نخلص إلى أن متوسط اتجاه أفراد العينة لهذا المحور (3.9301) وهو وفقاً للمقياس المحدد واقع في منطقة قرار الموافق كما أن قيمة اختبار (T) و (P-value) كانتا ذا دلالة إحصائية ، وعليه يمكن قبول الفرضية التي تنص على (تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي).

المحور الثاني: اختبار الفرضية الثانية

تهتم الفرضية الثانية بدراسة تعزيز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي للمساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

ولقد تتضمن الاستبيان عدد 13 فقرة من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لمعرفة آراءهم في تعزيز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي للمساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، وتنص الفرضية الثانية على: تعزز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

الجدول رقم (6) One-Sample Test

	Test Value = 3.4					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يسهم استعمال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحديد المسؤوليات المالية ومن ثم تعزيز المساءلة.	5.859	87	.000	3.7841	.2538	.5144
تُسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في بيان تسلسل العمليات المالية في المؤسسات الحكومية.	10.014	87	.000	3.9318	.4263	.6374
تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مساءلة المعنيين عن الانحرافات المالية التي حدثت في المؤسسات الحكومية بين المخطط له والفعلي.	6.812	87	.000	3.8295	.3042	.5549
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في سهولة توفير البيانات والمعلومات وحرية وصول المعنيين إليها لتعزيز المساءلة المالية.	7.759	87	.000	3.9205	.3871	.6538
تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المدقق من تحديد الجهة المسؤولة عن الانحرافات في موازنة المؤسسة الحكومية.	9.673	87	.000	4.0341	.5038	.7644
تحقق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة سهولة تحليل البيانات المالية ، ومن ثم زيادة المساءلة.	8.859	87	.000	3.9318	.4125	.6511
تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الشفافية في عملية تحصيل الإيرادات وفقا للقوانين واللوائح النافذة.	6.809	87	.000	3.9432	.3846	.7017
تُمكن البيانات المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من مساءلة المعنيين عن التقصير في تحصيل الإيرادات لما هو منصوص عليه بالقوانين والأنظمة النافذة.	9.066	87	.000	4.0682	.5217	.8147
تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الشفافية في عملية الإنفاق ، وأنه تم وفقا لما هو مخصص له.	9.410	87	.000	4.0909	.5450	.8368
تُمكن البيانات المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من مساءلة المعنيين عن عمليات الإنفاق بما لا يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة.	6.425	87	.000	3.9432	.3752	.7112
تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية.	4.760	87	.000	3.8182	.2436	.5928
تُفَعِّل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الحصول على المعلومات عن بُعد (شبكات الحاسب).	11.753	87	.000	4.2159	.6779	.9539
تُسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في التأكد من مدى تحقيق الأهداف المرسومة.	10.822	87	.000	4.2045	.6568	.9523
B	19.145	87	.000	3.9781	.5181	.6382

ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لهذا المحور ككل (3.9781) يقع في منطقة قرار القبول (موافق) ، كما كانت نتيجة اختبار (T) (19.145) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.964) ، وفيما يتعلق بفقرات هذا المحور فلقد تراوح المتوسط الحسابي بين (3.7841 و4.2159) وهو في نطاق الموافق والموافق بشدة ، كما كانت نتيجة اختبار أكبر من القيمة الجدولية (1.964) لجميع الفقرات ، وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000). وإن أكثر العوامل أهمية في تعزيز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هما الفقرتين (تُفَعِّل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الحصول على المعلومات عن بُعد "شبكات الحاسب" ، تُسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في التأكد من مدى تحقيق الأهداف المرسومة) حيث كان المتوسط الحسابي لأراء أفراد العينة (4.2159، 4.2045) وهي تقع في مجال الموافق بشدة كما أن اختبار (T) كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته (10.822، 11.753) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.964) وكذلك كانت قيمة P-value 0.000 ، أما باقي الفقرات فجاءت كلها حسب آراء عينة الدراسة في مجال الموافق فقد كان المتوسط الحسابي لأراء العينة يتراوح بين (3.7841 و4.0909) ، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للقبول 3.40 وبشيء أكثر تفصيلا فمن الجدول (6) فيمكن ترتيب الفقرات حسب

أهميتها كما يلي: كان في المرتبة الأولى الفقرة "تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الشفافية في عملية الإنفاق ، وأنه تم وفقاً لما هو مخصص له" بمتوسط حسابي (4.0909) ، وفي المرتبة الثانية الفقرة "تُمكّن البيانات المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من مساءلة المعنيين عن التقصير في تحصيل الإيرادات لما هو منصوص عليه بالقوانين والأنظمة النافذة" بمتوسط (4.0682) ، وفي المرتبة الثالثة الفقرة "تُمكّن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المدقق من تحديد الجهة المسؤولة عن الانحرافات في موازنة المؤسسة الحكومية" بمتوسط حسابي (4.0341) ، وفي المرتبة الرابعة الفقرتين "تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الشفافية في عملية تحصيل الإيرادات وفقاً للقوانين واللوائح النافذة" و "تُمكّن البيانات المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من مساءلة المعنيين عن عمليات الإنفاق بما لا يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة" بمتوسط حسابي (3.9432) ، وفي المرتبة الخامسة الفقرتين "تُسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في بيان تسلسل العمليات المالية في المؤسسات الحكومية" و "تحقق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة سهولة تحليل البيانات المالية ، ومن ثم زيادة المساءلة" بمتوسط حسابي (3.9318) ، وفي المرتبة السادسة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في سهولة توفير البيانات والمعلومات وحرية وصول المعنيين إليها لتعزيز المساءلة المالية" بمتوسط حسابي (3.9205) ، وفي المرتبة السابعة الفقرة "تُعزز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مساءلة المعنيين عن الانحرافات المالية التي حدثت في المؤسسات الحكومية بين المخطط له والفعلي" بمتوسط حسابي (3.8295) ، وفي المرتبة الثامنة الفقرة "تُساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية" بمتوسط حسابي (3.8182) ، وفي المرتبة الأخيرة الفقرة "يسهم استعمال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحديد المسؤوليات المالية ومن ثم تعزيز المساءلة" بمتوسط حسابي (3.7841). كما أن قيمة اختبار T كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته لجميع الفقرات أكبر من القيمة الجدولية 1.964 كما أن قيمة P-value ذات دلالة إحصائية.

ومما سبق نخلص إلى أن نتائج التحليل الإحصائي كانت ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة P-value ذات دلالة إحصائية ، كما كان متوسط اتجاه أفراد العينة يساوي 3.9781 وهو وفقاً للمقياس المحدد واقع في منطقة قرار الموافق ، وعليه فإن جميع فقرات هذا المحور كانت ذات دلالة إحصائية وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على أن (تُعزز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة).

10. الخاتمة

1.10. النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتيتين:

1. تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي حيث كان متوسط اتجاه أفراد العينة يساوي "3.9301" وهو أكبر من المتوسط المفترض 3.4 كما أكدت نتيجة اختبار (T) "16.342" وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.964) وكانت قيمة P-value ذات دلالة إحصائية.
2. تعزز الرقابة المالية المطبقة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المساءلة والشفافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فلقد كان متوسط اتجاه أفراد العينة يساوي "3.9781" وهو أكبر من المتوسط المفترض 3.4 كما دلت على ذلك نتيجة اختبار T "19.145" وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.964).

2.10. التوصيات:

2.10. التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية:

1. على جميع سلطات الدولة التشريعية والرقابية والتنفيذية تبني كل المعايير والآليات التي تساعد في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة العامة، وذلك من أجل العمل بكفاءة وفعالية وتحسين استخدام إدارة الموارد العامة للدولة والمحافظة على المال العام من الهدر والضياع.
2. العمل على تدريب وتوعية موظفي الدولة بأهمية الشفافية وضرورة تطبيق مبدأ المساءلة لما لهما من أثر في تحقيق الأهداف المراد تحقيقها ورفع مستوى الاداء.

3. اجراء المزيد من الدراسات والجهود من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة كالجهاز الرقابية والحكومة والجامعات والمنظمات الحقوقية من أجل دعم وتطوير ثقافة الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة والمجتمع الليبي عامة.
4. ضرورة نشر ثقافة مشاركة البيانات والمعلومات والافصح بوضوح في كافة مؤسسات الدولة وتوفيرها للباحثين والمهتمين بصيغ واضحة ومفهومة، والعمل على الحد من سرية المعلومات واستغلالها لتحقيق مصالح شخصية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

المؤلفات

1. الدهراوي ، كمال الدين ، (2017) ، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية.
2. الطوخي ، سامي ، (2016) ، الإدارة بالشفافية: الطرق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتدني الأداء والفساد إلى الشفافية والتسبب وتطوير الأداء البشري والمؤسسي: دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

الأطروحات

1. العتيبي ، ندى ، (2018) ، الشفافية في الأجهزة الحكومية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.
2. النعيزي ، نائل ، (2015) ، مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأنتوساي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، فلسطين.
3. حرب ، نعيمة ، (2011) ، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.
4. شهد الله ، محمد ، (2020) ، مدى التزام ديوان المحاسبة بتطبيق نظام رقابة الجودة وفقاً لمتطلبات معيار منظمة الأنتوساي رقم (40) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، الأكاديمية الليبية ، ليبيا.
5. منصور ، المهدي ، (2018) ، أثر النظم المحاسبية المحوسبة على فاعلية أداء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، الأكاديمية الليبية ، ليبيا.
6. ميلاد ، حسين ، (2022) ، أثر تطبيق المعايير الرقابية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأنتوساي) على فاعلية أداء ديوان المحاسبة الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، الأكاديمية الليبية ، ليبيا.

المقالات

1. اشميلة ، ميلاد؛ رحيل ، عبد العاطي ، (2021) ، مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة الواردة في المعيار رقم (20) الصادر عن منظمة الأنتوساي "من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة" ، مجلة البحوث الأكاديمية ، المجلد (12) العدد (5) ، الصفحات 272-296.
2. البرغي ، وليد ، (2018) ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد (1) العدد (2) ، الصفحات 161-191.
3. زكري ، محمد ، (2013) ، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد (4) العدد (3) ، الصفحات 42-67.
4. سائح ، بوزيد ، (2012) ، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، الصفحات 76-104.
5. سيد ، سيد ، (2019) ، أثر كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، مجلة العلوم المالية والإدارية ، العدد (6) ، الصفحات 359-407.
6. صعيدي ، إبراهيم ، (2016) ، الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات ، المجلة العلمية الإقتصادية والتجارة ، المجلد (4) العدد (2) ، الصفحات 106-137.

7. عبدالصبور محسن ، (2013) ، مشاكل تطبيق معايير الرقابة الدولية في الأجهزة الرقابة المالية ، مجلة الرقابة المالية ، العدد (43) ، الصفحات 63-84.

8. فلاح ، محمد؛ صبيحة ، برزان ، (2020) ، دور معيار الشفافية والمساءلة ISSAI 20 في تطبيق فجوة أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي- بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مجلة كلية مدينة العلم ، المجلد (13) العدد (1) ، الصفحات 120-141.

9. قمبر ، جميلة؛ الزوالي ، صابر ، (2021) ، مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي): دراسة ميدانية ، مجلة جامعة صبراتة العلمية ، المجلد (5) العدد (2) ، الصفحات 228-260.

المؤتمرات

البكوري ، عمران ، (2020) ، مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابة العليا الانتوساي ، المؤتمر العلمي والآفاق ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، ليبيا. الواقع بين الليبية الدولة بناء السنوي الأول ، ورقة مقدمة للمؤتمر لتحديات

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Al-Eqab, M. & Ismail, N. (2011). Contingency Factors And Accounting Information System Design In Jordanian Companies, IBIMA Business Review Vol (9) No(11) 2011: 1-13.
2. Asharai ، M. (2008). Factors Affecting Accounting Information Systems Success Implementation (An Empirical Study On Central Java Small And Medium Companies), Unpublished Thesis, Diponegoro University Semarang.
3. Salehi M. & Abdipour ، A. (2011). A Study Of The Barriers Of Implementation Of Accounting Information System: Case Of Listed Companies In Tehran Stock Exchange Journal of Economics And Behavioral Studies 2 (2): 76-85.
4. Sayana, S. Vilhelmson B. and Thulin E, (2008). "Using CATS to Support IS Audit " ، Information Systems Control Journal Vol. 1, P:1-5.
5. Whittington, Ray ، (2008) New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation Adding Specific Requirement in Several Areas Journal of Accountancy. Vol.65 pp. 72-92.